

رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر Human capital and economic growth in Algeria

بوسعدية عبد المالك¹، لخلف عثمان²

¹ طالب دكتوراه جامعة الجزائر 3، جامعة الجزائر3، boussadia.abdelmalek@cu-tipaza.dz

² أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر3، lakhlef1@gmail.com

القبول: 2025-12-01

الاستلام: 2025-06-26

ملخص: تهدف الدراسة إلى دراسة العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر من المنظور الحديث، ويحظى هذا الموضوع بأهمية بالغة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، وقد استخدمنا منهجين، المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن رأس المال المادي وحده لا يكفي لتحقيق النمو، في حين أكدت نظريات النمو الداخلي أن تراكم رأس المال البشري والتعليم والابتكار هو المصدر الذاتي للنمو المستدام، كما أظهرت البيانات أن الجزائر خصصت نسبة معتبرة من ناتجها المحلي الإجمالي للإنفاق على مختلف القطاعات على غرار التعليم والصحة وقطاع التكوين المهني، إلا أن النمو الاقتصادي الكلي اتسم بعدم الاستقرار، إذ بقي معتمدا أساسا على قطاع المحروقات، في حين ظلت مساهمة القطاعات المنتجة الأخرى محدودة. بناء على ذلك، يمكن القول إن العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي موجبة ولكنها غير فعالة بالقدر الكافي.

كلمات مفتاحية: رأس المال البشري، النمو الاقتصادي، الانفاق العمومي، الجزائر.

Abstract: The study aims to examine the relationship between human capital and economic growth in Algeria from a modern perspective. This topic is of great importance for achieving economic growth. We used two approaches, descriptive and analytical, and one of the most important findings was that physical capital alone is not sufficient to achieve growth, while endogenous growth theories have confirmed that the accumulation of human capital, education, and innovation is the intrinsic source of sustainable growth. The data also showed that Algeria has allocated significant proportions of its gross domestic product to spending on various sectors such as education, health, and vocational training. However, overall economic growth has been unstable, remaining primarily dependent on the hydrocarbon sector, while the contribution of other productive sectors has remained limited. Based on this, it can be said that the relationship between human capital and economic growth is positive but not sufficiently effective.

Keywords: human capital; economic growth; public spending; Algeria.

المؤلف المراسل: بوسعدية عبد المالك، الإيميل: boussadia.abdelmalek@cu-tipaza.dz

1. مقدمة

شهد الاقتصاد العالمي منذ مطلع الألفية الثالثة تحولات جوهرية في بنية الإنتاج والنمو، حيث أصبحت المعرفة والتكنولوجيا والمهارات البشرية أهم مقومات الازدهار الاقتصادي. فمع انتقال العالم إلى اقتصاد المعرفة، لم يعد رأس المال المادي وحده كافياً لتحقيق التنمية المستدامة، بل أصبح رأس المال البشري - المتمثل في التعليم، الصحة، والقدرات الابتكارية - يمثل العنصر المحوري الذي يحدد قدرة الدول على خلق القيمة المضافة وتحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. إنّ جودة الموارد البشرية وارتفاع مستويات التعليم والتدريب أصبحت مؤشرات رئيسية لقياس مدى تنافسية الاقتصاد وقدرته على الاندماج في الاقتصاد العالمي القائم على الابتكار.

1.1. إشكالية البحث و الأسئلة الفرعية:

من خلال ما سبق تبرز الإشكالية الجوهرية التي يسعى هذا المقال إلى معالجتها والمتمثلة في التساؤل التالي:

إلى أي مدى ساهم تطور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)؟

وللإجابة عن هذا التساؤل، تندرج مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تحدد أبعاد الإشكالية على النحو الآتي:

1. ما مدى تطور مؤشرات رأس المال البشري في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)، لاسيما في مجالي

التعليم والصحة والتكوين المهني؟

2. كيف تطور الإنفاق العمومي على القطاعات الاجتماعية، وهل يعكس ذلك تحسناً فعلياً في نوعية رأس

المال البشري؟

3. إلى أي حد أثرت هذه التطورات في معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي وأداء القطاعات الإنتاجية؟

2.1. فرضيات البحث:

انطلاقاً من الإشكالية السابقة، يمكن صياغة الفرضيات التالية التي توجه التحليل النظري والوصفي للدراسة:

الفرضية الأولى: الإنفاق العمومي على التعليم والصحة يرتبط إيجابياً بالنمو الاقتصادي، إذ يؤدي إلى تحسين نوعية رأس المال البشري وزيادة الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج.

الفرضية الثانية: ضعف الكفاءة في تسيير الموارد البشرية وسوء تخصيص الموارد يحدّ من الأثر الإيجابي المحتمل للاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى فجوة بين حجم الإنفاق والعائد التنموي الفعلي.

3.1. أهداف وأهمية البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

(2000-2024) من منظور وصفي وتحليلي، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1. توضيح الإطار النظري للعلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي بالاستناد إلى أهم النظريات الاقتصادية، الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ونظريات النمو الداخلي.
2. تحليل تطور مؤشرات رأس المال البشري في الجزائر خلال الفترة المدروسة، من خلال تتبع أداء قطاعات التعليم، الصحة، والتكوين المهني والجامعي.
3. دراسة الارتباط الوصفي بين هذه المؤشرات ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي، مع محاولة تحديد طبيعة العلاقة وتفسير التغيرات عبر الزمن.

4.1 منهجية البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي الذي يجمع بين العرض النظري والتحليل الكمي للبيانات الإحصائية، بغية فهم العلاقة القائمة بين تطور رأس المال البشري ومستوى النمو الاقتصادي في الجزائر.

2. الإطار النظري للعلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي

1.2 المفاهيم العامة لرأس المال البشري والنمو الاقتصادي

1.1.2 مفهوم رأس المال البشري وتطوره

يعد مفهوم رأس المال البشري من المفاهيم المحورية في الفكر الاقتصادي الحديث، إذ يمثل أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها نظريات النمو والتنمية المستدامة. فهو يعبر عن مجموعة المعارف والمهارات والقدرات الصحية والعقلية التي يمتلكها الأفراد، والتي تستخدم في عملية الإنتاج لزيادة الكفاءة والإنتاجية. ومع تطور الفكر الاقتصادي، شهد هذا المفهوم تحولات جذرية في تفسيره ودوره في العملية الاقتصادية. (Becker G., 1993، صفحة 17)

أولاً: تطور المفهوم في الفكر الاقتصادي من آدم سميث إلى شولتز وبيكر ورومر

لقد كان الاهتمام بالعنصر البشري في الفكر الاقتصادي قائماً منذ البدايات الأولى، غير أن معالجته كانت ضمنية في معظم الأحيان. فقد أشار آدم سميث (1776) في كتابه "ثروة الأمم" إلى أن التعليم والتدريب يشكلان نوعاً من الاستثمار في الفرد يزيد من قيمته الإنتاجية، وعد الإنفاق على التعليم نوعاً من تراكم رأس المال. ومع ذلك، ظل هذا الطرح في إطار عام دون بناء نموذج تحليلي دقيق.

أما في القرن العشرين، فقد أعاد الاقتصادي ثيودور شولتز (Theodore Schultz) الاعتبار لهذا المفهوم من خلال دراسته حول دور التعليم في تحسين إنتاجية العمل الزراعي في الدول النامية، مؤكداً أن الموارد المادية وحدها غير كافية لتحقيق النمو ما لم يتم الاستثمار في الإنسان ذاته. وقد بين شولتز أن التعليم يسهم في رفع كفاءة العمل وتنويع المهارات، مما يعزز الإنتاجية الإجمالية للاقتصاد.

ثم جاء غاري بيكر (Gary Becker) ليؤسس الإطار التحليلي الحديث لمفهوم رأس المال البشري من خلال كتابه (1964) "Human Capital"، حيث اعتبر أن التعليم، التدريب، والصحة هي استثمارات اقتصادية بالمعنى الدقيق للكلمة، لأنها تتطلب تكاليف وتدر عوائد مستقبلية في شكل أجور أعلى وإنتاجية أفضل. ومن ثم، أصبح رأس المال البشري مكوناً رسمياً ضمن دالة الإنتاج إلى جانب رأس المال المادي والعمل. (Becker G. S., 1993, p. 23)

وفي مرحلة لاحقة، أدرجت نظريات النمو الداخلي (Endogenous Growth) هذا المفهوم في صلب النماذج الرياضية للنمو، لا سيما عند روبرت لوكاس (1988) وبول رومر (1990)، حيث اعتبر أن تراكم رأس المال البشري والابتكار المعرفي يولدان نمواً ذاتياً مستداماً، إذ لا يخضعان لمردودية متناقصة كما هو الحال في رأس المال المادي. فالمعرفة تتكاثر بالاستخدام والتعليم المستمر، مما يخلق ما يسمى بـ "الآثار الخارجية الإيجابية (Positive Externalities)" التي تغذي النمو على المدى الطويل.

ثانياً: التحول من الرأسمال المادي إلى الرأسمال المعرفي

عرف الفكر الاقتصادي خلال العقود الأخيرة انتقالاً تدريجياً من التركيز على رأس المال المادي (Physical Capital) إلى رأس المال المعرفي (Knowledge Capital)، وهو تحول يعكس طبيعة الاقتصاد العالمي الجديد القائم على التكنولوجيا والمعلومات والابتكار، بينما كان النمو يعتمد أساساً على تراكم الآلات والمعدات في لاقتصاد الصناعي التقليدي، أي على زيادة المدخلات المادية في عملية الإنتاج. أما في الاقتصاد المعاصر، فقد أصبح المصدر الرئيسي للقيمة المضافة هو المعرفة، سواء كانت متجسدة في التكنولوجيا أو مدججة في قدرات الأفراد التنظيمية والإبداعية. (Foray, 2009, p. 27)

2.1.2 مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته

يعد النمو الاقتصادي من أبرز المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد الكلي، إذ يستخدم كمؤشر رئيسي لقياس أداء الاقتصاد الوطني وقدرتها على تحقيق الرفاه الاجتماعي والاستقرار الكلي. ويعبر النمو الاقتصادي في جوهره عن الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (PIB réel) خلال فترة زمنية معينة، أي الارتفاع في كمية السلع والخدمات المنتجة بعد استبعاد أثر التضخم. غير أن هذا المفهوم تطور عبر الزمن من مجرد قياس كمي للإنتاج إلى مقارنة أكثر شمولاً تتناول جودة النمو واستدامته ومصادره الهيكلية. (Mankiw, 2019, p. 215)

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي

شهد هذا المفهوم تطوراً مع تطور النظريات الاقتصادية وذلك كما يلي:

✓ في الفكر الكلاسيكي، كما عند آدم سميث ودافيد ريكاردو، كان النمو مرتبطاً بتراكم رأس المال والعمل وتقسيم العمل والتجارة الدولية، حيث اعتبر الإنسان عنصراً منتجاً لكنه تابع لرأس المال المادي. (السويدي، 2015، صفحة 64)

✓ في الفكر الكينزي، ركز الاقتصادي جون ماينارد كينز (1936) على دور الطلب الكلي في تحفيز النمو على المدى القصير، معتبراً أن الاستثمار والإنفاق العمومي من المحركات الأساسية للنشاط الاقتصادي. (القحطاني، 2018، صفحة 73)

✓ في المقابل، قدم سولو (1956) من خلال نموذج النيوكلاسيكي أول صياغة رياضية متكاملة لمفهوم النمو طويل الأمد، حيث اعتبر أن تراكم رأس المال والعمل يفسران جزءاً محدوداً من النمو، بينما يعزى الجزء الأكبر إلى التقدم التكنولوجي الخارجي. (Sala-i-Martin, 1996, p. 45)

✓ ومع بروز نظريات النمو الداخلي في الثمانينيات، خاصة مع لوكاس (1988) ورومر (1990)، أصبح النمو يفسر من داخل النموذج الاقتصادي نفسه من خلال تراكم رأس المال البشري والمعرفة والابتكار، مما أعطى دوراً جوهرياً للعنصر البشري كمولد للنمو الذاتي المستدام. (Howitt, 2010, p. 34)

إذن، لم يعد النمو مجرد عملية كمية، بل أصبح عملية نوعية وهيكلية ترتبط بالقدرات الابتكارية والتعليمية للمجتمع وبفعالية المؤسسات الاقتصادية والسياسات العمومية.

ثانياً: محددات النمو الاقتصادي

تختلف محددات النمو من اقتصاد إلى آخر، إلا أن الأدبيات الاقتصادية تجمع على أن هناك مجموعة من العوامل الأساسية التي تشكل محركات النمو، ويمكن تصنيفها إلى محددات مادية وبشرية ومؤسسية وتقنية كما يلي:

1. رأس المال المادي: (Physical Capital)

يتمثل في حجم الاستثمارات في المعدات والبنية التحتية والمصانع والآلات، وهو عامل تقليدي للنمو. إذ يؤدي تراكم رأس المال إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وتحسين الكفاءة. غير أن مردودية هذا العامل تتناقص مع الزمن، ما يجعل النمو المعتمد عليه وحده غير مستدام.

2. رأس المال البشري: (Human Capital)

يمثل المهارات، المعارف، والخبرات التي يمتلكها الأفراد. وتؤكد الدراسات الحديثة أن ارتفاع مستوى التعليم والصحة والتدريب يعزز الإنتاجية الكلية للاقتصاد، إذ يرفع كفاءة العمل ويسمح بتبني التكنولوجيات الحديثة بفعالية.

3. التقدم التكنولوجي: (Technological Progress)

يعد من أهم محركات النمو على المدى الطويل. فالتكنولوجيا تمكن من استخدام الموارد بكفاءة أكبر، وتخلق منتجات جديدة وأسواقا مبتكرة. وقد أظهرت نماذج النمو الداخلي أن التكنولوجيا ليست عاملا خارجيا، بل هي نتيجة مباشرة للاستثمار في البحث والتطوير والتعليم.

4. المؤسسات والسياسات الاقتصادية:

تؤثر جودة المؤسسات في توجيه الموارد نحو الاستخدام الأمثل. فالنمو يحتاج إلى بيئة مؤسسية داعمة تشجع على الاستثمار وتضمن سيادة القانون وحماية الملكية الفكرية.

5. الانفتاح الاقتصادي والتجارة الخارجية:

تسهم التجارة الدولية في نقل التكنولوجيا والمعرفة وتوسيع الأسواق، ما يسمح بتحقيق مكاسب إنتاجية أعلى. ومع ذلك، فإن أثر الانفتاح يعتمد على جاهزية رأس المال البشري المحلي لاستيعاب هذه التحولات.

6. الابتكار والبحث العلمي:

يعد الابتكار مصدرا مستمرا لزيادة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية. وهو يتأثر بمدى الاستثمار في البحث العلمي والتعليم العالي، وبوجود سياسات تحفز التعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي.

ثالثا: مساهمة رأس المال البشري في زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP)

تعد الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج المقياس الأكثر دقة لتقييم فعالية الاقتصاد في استخدام موارده. فهي تعكس الزيادة في الناتج التي لا يمكن تفسيرها بتراكم رأس المال أو العمل فقط، بل ترتبط بالتحسن في الكفاءة والتكنولوجيا وجودة الموارد البشرية، ويظهر التحليل الاقتصادي الحديث أن رأس المال البشري هو أحد المحددات الجوهرية للإنتاجية الكلية، إذ يسمح التعليم والصحة الجيدة بالتوظيف الأمثل للتكنولوجيا وتنظيم العمل بكفاءة. كما يسهم تراكم رأس المال البشري في توليد آثار خارجية إيجابية مثل نقل المعرفة بين الأفراد والمؤسسات، وتعزيز روح الابتكار وريادة الأعمال، مما يؤدي إلى رفع القدرة التنافسية وتحقيق النمو المستدام.

2.2 الأسس النظرية للعلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي

نتطلع من خلال ما يأتي إلى توضيح الأسس النظرية التي فسرت العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي عبر مختلف المدارس الفكرية، من الكلاسيكية إلى النيوكلاسيكية، وصولا إلى نظريات النمو الداخلي. فقد شكل إدراج رأس المال البشري ضمن تحليل النمو تحولا نوعيا في الفكر الاقتصادي، إذ لم يعد الإنسان مجرد عنصر إنتاج، بل أصبح مصدرا للابتكار والمعرفة والإنتاجية المستدامة.

1.2.2 في النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية

أولا: الأسس العامة في الفكر الكلاسيكي

يعد الفكر الكلاسيكي، الذي تأسس مع آدم سميث (1776)، البداية الفعلية لتحليل النمو الاقتصادي في إطار نظري متكامل. فقد ربط سميث النمو بـ تقسيم العمل وتحسين الإنتاجية، معتبرا أن الإنسان هو مصدر المهارة والإبداع، وأن الاستثمار في التعليم والتدريب يعزز قدرة العمال على التخصص والإنتاج. (Smith, 1991, p. 23)

ورغم أن سميث لم يستخدم مصطلح رأس المال البشري صراحة، إلا أنه أشار إلى أن "المصاريف التي تنفق على التعليم والتدريب تعد شكلا من أشكال رأس المال"، لأنها تكسب الفرد قدرات إنتاجية إضافية ترفع من قيمته الاقتصادية.

من جانبه، أكد دافيد ريكاردو (Ricardo) على أهمية العمل كعامل إنتاج رئيسي، لكنه ركز أكثر على دور رأس المال المادي في تحديد النمو على المدى الطويل، معتبرا أن الندرة في الموارد الطبيعية تحد من توسع الإنتاج. في المقابل، ظل الإنسان في الفكر الكلاسيكي عنصرا تابعا لظروف السوق، ولم ينظر إليه كعامل ديناميكي قادر على توليد المعرفة أو التكنولوجيا. (السويدي، 2015، صفحة 82)

أما جون ستيوارت ميل (J.S. Mill)، فقد طور نظرة أكثر شمولاً حين أشار إلى أن التقدم الصناعي يعتمد على التراكم المعرفي للعمال، مما يمهد لفكرة أن النمو لا يمكن أن يستمر دون تحسين نوعية العنصر البشري. ومع ذلك، ظلت النظرة الكلاسيكية إلى الإنسان محصورة في كونه عامل إنتاج تقليدي يشارك في العملية الإنتاجية إلى جانب رأس المال والأرض. (الزامل، 2016، صفحة 98)

ثانياً: الأسس النيوكلاسيكية ونموذج سولو (1956)

مع منتصف القرن العشرين، قدم الاقتصادي الأمريكي روبرت سولو (Robert Solow) نموذجاً رياضياً تحليلياً للنمو الاقتصادي، مثل نقطة تحول في فهم ديناميكية الإنتاج. يفترض نموذج سولو أن الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على ثلاثة عوامل رئيسية:

1. رأس المال المادي (K)،
2. العمل (L)،
3. والتقدم التكنولوجي الخارجي (A).

ويعبر النموذج عن الإنتاج وفق دالة كوب-دوغلاس الشهيرة:

$$y = f(K, L) \text{ أو } Q_t = F(K_t, L_t)$$

حيث:

Q: الناتج،

K: رأس المال

L: العمل.

ونفترض أن L يتضاعف بنسبة منتظمة والتوفيقية (L,K) تحدد مستوى الناتج y.

النموذج النهائي الذ توصل إليه صولو هو:

$$K=s.f(k)-(n+\delta).k$$

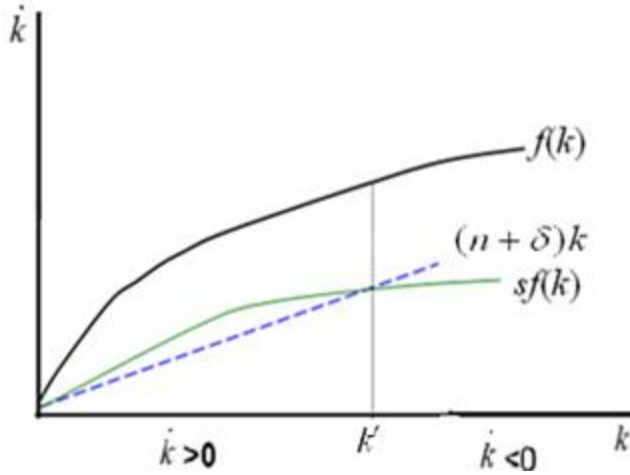
δ : معدل استعمال رأس المال.

n: معدل نمو السكان.

S: الميل الحدي للإدخار.

و هي ممثلة في الشكل الآتي:

الشكل رقم 1: تمثيل بياني للنمو عند صولو



Source: R.M Solow, « une contribution à la croissance », par Philippe-Michel, p71.

والفكرة الأساسية التي اعتمدها صولو هي قابلية الإحلال بين عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) حتى يتحقق

التوازن في النمو على المدى الطويل.

يرى صولو أن النمو على المدى الطويل لا يمكن أن يعتمد فقط على تراكم رأس المال المادي، لأن مردوديته

تتناقص بمرور الزمن. وبالتالي، فإن العامل الحاسم في استدامة النمو هو التقدم التكنولوجي الخارجي، الذي اعتبره

صولو عنصرا خارج النظام الاقتصادي لا يمكن تفسيره داخليا.

غير أن هذا الطرح تعرض لانتقادات واسعة، لأنه لم يفسر مصدر هذا التقدم التقني ولا الدور الذي يلعبه الإنسان في توليده. وهنا برزت الحاجة إلى إدراج رأس المال البشري كعنصر مفسر للفروق في النمو بين الدول.

ثالثاً: توسيع نموذج سولو بإدخال رأس المال البشري

نموذج (Mankiw, Romer & Weil, 1992)

في سنة 1992، قدّم مانكيو (Mankiw) ورومر (Romer) وويل (Weil) تعديلاً على نموذج

سولو التقليدي، من خلال إدخال رأس المال البشري (H) ضمن دالة الإنتاج:

$$Y = K_t^\alpha H_t^\beta (A_t L_t)^{1-\alpha-\beta}$$

Y_t : هو مستوى الناتج، A_t : المستوى التكنولوجي، K_t : رأس المال المادي، H_t : رأس المال البشري، L_t : العمل.

وقد أظهرت نتائجهم، من خلال تحليل بيانات مقطعية لعدد كبير من الدول، أن النمو في البلدان التي تستثمر أكثر في التعليم والصحة كان أعلى بكثير من نظيراتها التي ركزت فقط على تراكم رأس المال المادي. كما بينوا أن رأس المال البشري يسهم في رفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج عبر تسهيل تبني التكنولوجيا وتحسين الكفاءة التنظيمية. (الشمري، 2020، صفحة 145)

لقد مثل هذا النموذج نقلة نوعية، إذ أزال الغموض الذي تركه نموذج سولو حول مصدر التقدم التقني، موضحاً أن التعليم والتكوين هما المحركان الرئيسيان للتطور التكنولوجي والمعرفي، وأن رأس المال البشري ليس فقط عاملاً مساعداً، بل هو شرط ضروري لتحقيق النمو المستدام.

2.2.2 في نظريات النمو الداخلي (Endogenous Growth)

يمثل كل من روبرت لوكاس (Lucas, 1988) وبول رومر (Romer, 1990) أبرز رواد هذا

التيار، حيث منحا لرأس المال البشري والمعرفة مكانة مركزية في تفسير النمو الذاتي والمستدام.

أولاً: نموذج لوكاس (1988): التعليم كمحرك ذاتي للنمو

قدم روبرت لوكاس نموذجاً رياضياً متطوراً يركز على تراكم رأس المال البشري بوصفه العامل الأساسي الذي يولد النمو المستمر.

فخلافًا للنموذج النيوكلاسيكي، يفترض لوكاس أن التعليم لا يقتصر أثره على الفرد المتعلم فحسب، بل ينتج آثاراً خارجية إيجابية (Externalities) تؤثر في المجتمع ككل. أي أن استثمار فرد واحد في التعليم يزيد من إنتاجية الآخرين عبر تبادل المعرفة والخبرات في سوق العمل. (Howitt, 2010, p. 56)

وقد صاغ لوكاس دالته الإنتاجية على النحو الآتي:

$$y_i = A k_i^\alpha (\mu H . L)^{1-\alpha}$$

حيث H يمثل مخزون رأس المال البشري، و U نسبة الوقت المخصص للعمل مقابل التعلم أو التدريب. في هذا النموذج، كلما زاد الأفراد من الوقت المخصص للتعليم والتكوين، تراكم رأس المال البشري بوتيرة أعلى، مما يؤدي إلى رفع إنتاجية العمل وتحقيق نمو ذاتي دون الحاجة إلى تدخل خارجي. وبذلك، يعد التعليم في منظور لوكاس قناة داخلية لتوليد النمو، لأن المعرفة والخبرة لا تستهلك بالتقادم، بل تتوسع بالتراكم والتفاعل الاجتماعي.

ثانياً: نموذج رومر (1990): الابتكار والمعرفة كمخرجات للاستثمار في رأس المال البشري
جاء نموذج بول رومر (Paul Romer) ليعطي بعداً جديداً للنمو الداخلي، عبر إدخال الابتكار والتكنولوجيا كنتائج مباشرة للاستثمار في البحث والتطوير، والتعليم، والمهارات الفكرية. (Paul M. Romer, 1990, p. 09)

ففي نموذج رومر، لا يعد التقدم التكنولوجي عنصراً خارجياً، بل هو ناتج اقتصادي داخلي يرتبط بقرارات الاستثمار في المعرفة والبحث العلمي، إذ يفترض رومر أن تراكم رأس المال البشري يؤدي إلى إنتاج أفكار جديدة (Ideas) تستخدم في تطوير تقنيات ومنتجات جديدة، وهو ما يرفع من إنتاجية الاقتصاد بأكمله. ويمكن تمثيل دالة الإنتاج لديه كما يلي:

$$Y = A(K, H) \times F(K, L)$$

حيث $A(K, H)$ يعتمد على تراكم المعرفة ورأس المال البشري، وهو متغير داخلي يتطور بمرور الزمن.

ثالثاً: دور تراكم المهارات في الاستدامة الاقتصادية

تجمع نماذج النمو الداخلي على أن تراكم المهارات والمعرفة هو المحرك الرئيسي للاستدامة الاقتصادية. فالمهارات التقنية والإبداعية تولد حلقة إيجابية متواصلة، حيث أنه كلما ارتفع مستوى التعليم والبحث، زاد عدد الابتكارات، مما يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية والدخل، وهو ما يسمح بمزيد من الاستثمار في التعليم والتكوين. كما أن تراكم رأس المال البشري يؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، لأنه يزيد من قدرة العمال على التكيف مع التكنولوجيا، ويحفز القطاع الخاص على الابتكار والإنتاج ذي القيمة المضافة العالية. وفي هذا السياق، يعد الاستثمار في التعليم العالي والتكوين المهني والبحث العلمي من أهم أدوات السياسات الاقتصادية الحديثة، لأنها تحقق نمواً قائماً على المعرفة والابتكار، وليس على استنزاف الموارد المادية.

3. التحليل الوصفي للعلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2024)

1.3 تطور مؤشرات رأس المال البشري في الجزائر

1.1.3 التعليم والتكوين المهني

يعد قطاع التعليم والتكوين المهني أحد الركائز الأساسية لتطوير رأس المال البشري في الجزائر، حيث يمثل القناة الرئيسة لتزويد الاقتصاد بالمهارات والمعارف اللازمة لرفع الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة. منذ مطلع الألفية الثالثة، بذلت الدولة الجزائرية جهودا مكثفة لإصلاح المنظومة التربوية والتعليمية وتحسين جودة التكوين، خصوصا في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتھا البلاد بعد سنة 2000.

أولا: الإنفاق العمومي على التعليم (% من الناتج المحلي الإجمالي)

يشكل الإنفاق على التعليم أحد المؤشرات الرئيسة لقياس مدى اهتمام الدولة بتنمية رأس المال البشري. فقد حافظت الجزائر خلال الفترة (2000-2024) على مستوى مرتفع نسبيا من الإنفاق التعليمي مقارنة بالمتوسط الإقليمي.

✓ بلغ الإنفاق على التعليم حوالي 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000، ثم ارتفع تدريجيا إلى نحو 6.2% سنة 2010،

✓ واستقر في حدود 5.4% سنة 2024 وفق بيانات البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات. (ONS)

ويرجع هذا الارتفاع إلى تنفيذ برامج إصلاح تربوي شاملة (2003-2015) تضمنت مراجعة المناهج الدراسية، وتحديث البنية التحتية المدرسية، وتوسيع قاعدة التعليم العالي، إلى جانب تحسين أجور الأساتذة وتطوير التكوين المهني.

رغم ذلك، فإن مستوى الكفاءة الداخلية في استخدام هذه الموارد لا يزال محل تساؤل، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن العائد التعليمي الفعلي أقل من المتوقع بسبب ضعف التوجيه البيداغوجي، ونقص الكفاءات التعليمية، والتباين الجغرافي في جودة التعليم.

ثانيا: عدد المؤسسات التعليمية والأساتذة والطلبة

شهدت المنظومة التربوية في الجزائر توسعا كبيرا في هياكلها خلال العقدین الأخيرین، وهو ما يظهر التزام الدولة بتوسيع قاعدة الولوج إلى التعليم حيث:

✓ ارتفع عدد المؤسسات التعليمية من نحو 19 ألف مؤسسة سنة 2000 إلى أكثر من 29 ألف مؤسسة سنة 2024 تشمل المدارس الابتدائية، المتوسطة، والثانوية. (أنظر الجدول أدناه).

✓ عدد الأساتذة تضاعف تقريبا من 350 ألف سنة 2000 إلى حوالي 720 ألف أستاذ سنة 2024. (الوزارة ا.، 2024، صفحة 44)

✓ عدد الطلبة الجامعيين كما سبق الإشارة، زاد بأكثر من ثلاثة أضعاف، ما يتطلب توسعا كبيرا في البنية التحتية الجامعية بإنشاء جامعات ومراكز جامعية جديدة عبر مختلف الولايات.

وفي مجال التكوين المهني، بلغ عدد المتكونين في مراكز التكوين والتعليم المهنيين أكثر من 600 ألف متكون سنويا في 2024، مقابل حوالي 200 ألف فقط في بداية الألفية، ما يعكس توسع الاهتمام بتكوين اليد العاملة التقنية تماشيا مع حاجات سوق الشغل. (المهنيين، 2024، صفحة 31)

جدول (1): تطور الإنفاق العمومي على التعليم في الجزائر (2000-2024)

السنة	الإنفاق على التعليم (مليار دج)	نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي (%)	عدد الطلبة (آلاف)	عدد المؤسسات التعليمية
2000	230	4.3	500	19000
2005	410	5.1	800	22500
2010	740	6.2	1200	25000
2015	910	5.8	1500	26800
2020	1150	5.6	1700	28000
2024	1320	5.4	1800	29200

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، البنك الدولي (WDI)، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

يظهر الجدول مسارا تصاعديا واضحا في الإنفاق العمومي على التعليم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2024، وهو ما يعكس بوضوح الاهتمام الاستراتيجي الذي أولته الدولة الجزائرية لتطوير رأس المال البشري باعتباره ركيزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن من خلال قراءة البيانات استخلاص عدد من الملاحظات التحليلية المهمة:

1. نمو ملحوظ في حجم الإنفاق التعليمي:

ارتفع الإنفاق من نحو 230 مليار دينار سنة 2000 إلى حوالي 1,320 مليار دينار سنة 2024، أي بزيادة تفوق خمسة أضعاف خلال ربع قرن تقريبا. ويعزى هذا الارتفاع إلى تزايد الطلب على التعليم نتيجة النمو الديمغرافي، وتوسيع شبكة المؤسسات التربوية والجامعية، فضلا عن رفع الأجور وتحسين أوضاع الأساتذة.

2. استقرار نسبي لنسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي:

رغم الزيادة في القيمة المطلقة للإنفاق، حافظت النسبة من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى يتراوح بين 4.3% و6.2%، ما يعني أن التعليم ظل يحتل مكانة ثابتة في هيكل الموازنة العامة، حتى خلال فترات

التراجع في أسعار النفط (2015-2020). وهذا يدل على وجود إرادة سياسية للحفاظ على تمويل مستقر للقطاع رغم الصعوبات المالية.

3. التوسع في البنية التحتية وعدد الطلبة:

تزامنت الزيادات في الإنفاق مع توسع كبير في عدد المؤسسات التعليمية (من 19 ألف إلى أكثر من 29 ألف مؤسسة) وعدد الطلبة الجامعيين (من 500 ألف إلى 1.8 مليون طالب)، ما يعكس التحول من مرحلة تعليم النخبة إلى تعليم الكتلة غير أن هذا التوسع الكمي لا يعني بالضرورة تحسن الجودة، خصوصا في ظل تحديات الاكتظاظ ونقص التأطير التربوي.

4. مؤشرات الكفاءة والفعالية:

تظهر البيانات أن الجزائر تجاوزت المعدل العالمي للإنفاق التعليمي (المقدر بـ4.4% من الناتج المحلي الإجمالي حسب البنك الدولي)، إلا أن العائد الاقتصادي من هذا الإنفاق يبقى دون التوقعات، نظرا لضعف مواءمة برامج التعليم مع حاجات سوق العمل، واستمرار ارتفاع نسب البطالة بين خريجي الجامعات.

ثالثا: التحليل الوصفي والتقييم العام

من خلال تتبع البيانات السابقة، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

1. اتجاه تصاعدي مستمر للإنفاق التعليمي خلال الفترة 2000-2024، ما يعكس أولوية الدولة لقطاع التعليم كأداة رئيسية للتنمية البشرية.
2. فترة الإصلاح التربوي (2003-2015) شكلت نقطة تحول مهمة، حيث أعيدت هيكلة المناهج الدراسية، وتم إدخال نظام LMD في الجامعات لتكييف التكوين مع متطلبات السوق والعمل الأكاديمي الدولي.
3. التوسع الكمي الكبير في عدد المؤسسات والطلبة لم يصاحبه في جميع الحالات تحسن نوعي في المخرجات، إذ لا تزال مشكلة البطالة بين خريجي الجامعات مرتفعة (تجاوزت 18% سنة 2023)، ما يشير إلى ضعف التوافق بين التكوين واحتياجات الاقتصاد.
4. بالرغم من الجهود المالي الضخم، فإن كفاءة الإنفاق العمومي تبقى متواضعة نسبياً، خاصة في ما يتعلق بضعف مؤشرات جودة التعليم، والقدرة البحثية، وتوظيف المعرفة في الإنتاج الاقتصادي.

2.1.3 الصحة

تعد الصحة أحد المكونات الأساسية لرأس المال البشري، إذ تمثل شرطا ضروريا لرفع كفاءة الأفراد وتحسين قدرتهم الإنتاجية. فالعامل السليم بدنيا وذهنيا يكون أكثر قدرة على التعلم والإبداع والمشاركة الفاعلة في النشاط الاقتصادي. ومن ثم، فإن الاستثمار في قطاع الصحة يعد من أكثر أشكال الاستثمار الاجتماعي مردودية على

المدى الطويل، لما له من تأثير مباشر في جودة الحياة والإنتاجية الوطنية. وفي الحالة الجزائرية، حظي قطاع الصحة منذ مطلع الألفية الثالثة بأولوية متقدمة ضمن برامج التنمية الوطنية، تجسدت في توسيع الهياكل الصحية وتحسين التغطية المجانية وتطوير الموارد البشرية الطبية.

أولاً: تطور الإنفاق العمومي على الصحة (% من الناتج المحلي الإجمالي)

شهد الإنفاق العمومي على الصحة في الجزائر خلال الفترة (2000-2024) اتجاها تصاعديا ملحوظا، مدفوعا بارتفاع الطلب على الخدمات الصحية نتيجة النمو الديمغرافي، وتزايد الأمراض المزمنة، وارتفاع كلفة التكنولوجيات الطبية الحديثة، إذ بلغت نسبة الإنفاق العمومي على الصحة حوالي 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000، لتصل إلى 4.8% سنة 2010 عقب تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أولى أهمية كبيرة للقطاع الاجتماعي، ثم استقرت النسبة بين 5.0% و 5.3% خلال الفترة 2015-2024، رغم تراجع الموارد النفطية، ما يعكس استمرار الدولة في دعم الخدمات الصحية الأساسية مجانا (أنظر الجدول أسفله). وقد ركزت النفقات العمومية أساسا على بناء وتجهيز المستشفيات والمراكز الصحية، وتكوين الأطباء والمرضى، وتوسيع برامج التلقيح والعلاج الوقائي. كما تم إطلاق مشاريع هامة ك الخريطة الصحية الوطنية (2010) التي هدفت إلى تقليص الفوارق الجهوية في الولوج إلى الخدمات الصحية.

ثانياً: تطور مؤشرات الصحة العامة في الجزائر

عرفت المؤشرات الصحية الأساسية تحسنا تدريجيا خلال الفترة المدروسة، نتيجة لتحسين مستوى المعيشة وتوسيع التغطية الصحية.

جدول (2): تطور مؤشرات الصحة العامة في الجزائر (2000-2024)

السنة	الإنفاق على الصحة (%) (من الناتج المحلي)	متوسط العمر المتوقع (بالسنة)	معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود)	عدد الأطباء لكل 1000 نسمة
2000	3.1	70	35	1
2005	3.8	72	30	1
2010	4.8	74	25	2
2015	5	76	22	2
2020	5.2	76	19	2
2024	5.3	77	18	2

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، البنك الدولي (World Development Indicators)، وزارة الصحة والسكان، وتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD).

يعكس الجدول (2) مساراً إيجابياً متدرجاً لمختلف مؤشرات الصحة العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2024، وهو ما يدل على تحسن ملحوظ في أداء المنظومة الصحية الوطنية نتيجة السياسات الاجتماعية التي أولت أهمية كبيرة للوقاية والتغطية الصحية الشاملة. ويمكن استخلاص أبرز الملاحظات الأكاديمية التالية:

1. متوسط العمر المتوقع عند الولادة ارتفع من حوالي 70 سنة سنة 2000 إلى نحو 77 سنة سنة 2024، ما يعكس تحسناً ملحوظاً في نوعية الخدمات الصحية ومستوى الوقاية.
2. معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة انخفض من 35 وفاة لكل 1000 مولود حي سنة 2000 إلى نحو 18 وفاة سنة 2024، بفضل برامج التلقيح والرعاية الطبية الأولية للأم والطفل.
3. عدد الأطباء لكل 1000 نسمة ارتفع من 1.1 طبيب سنة 2000 إلى حوالي 2.3 طبيب سنة 2024، مع تزايد عدد خريجي كليات الطب وتوسيع برامج التكوين في التخصصات الحيوية.
4. كما عرفت الخدمات الوقائية توسعاً كبيراً، لاسيما في مكافحة الأمراض المعدية مثل الملاريا والسل، وتحسين برامج الصحة المدرسية والبيئية.

3.1.3 سوق العمل والتكوين

يعد سوق العمل أحد المكونات الأساسية في منظومة رأس المال البشري، إذ يمثل الحلقة التي تترجم فيها نتائج التعليم والتكوين إلى إنتاجية اقتصادية فعلية. ويعتبر التشغيل المؤشر الأبرز لمدى كفاءة سياسات التعليم والتكوين المهني، بينما يعد ارتفاع البطالة - خصوصاً بين الشباب وخريجي الجامعات - دليلاً على اختلالات هيكلية بين العرض التعليمي والطلب الاقتصادي. ومن ثم، فإن تحليل العلاقة بين التكوين وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة (2000-2024) يتيح فهماً أعمق لمدى فعالية رأس المال البشري في تحفيز النمو الاقتصادي.

أولاً: معدل البطالة الإجمالي ومعدل بطالة خريجي الجامعات

شهدت الجزائر خلال العقدين الأخيرين تذبذباً واضحاً في معدلات البطالة نتيجة تأثير الاقتصاد الوطني بتقلبات أسعار النفط وسياسات التشغيل العمومي.

في بداية الألفية (2000)، بلغ معدل البطالة الإجمالي نحو 29.5%، وهو من أعلى المعدلات في المنطقة المغاربية آنذاك، ومع تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ثم برنامج الدعم للنمو (2005-2009)، تراجع المعدل تدريجياً إلى 11% سنة 2010، بفضل خلق مناصب عمل في القطاع العمومي وتوسيع آليات الدعم، غير أن هذه المكاسب لم تكن مستدامة، حيث عادت البطالة للارتفاع تدريجياً لتبلغ 12.7% سنة 2024، متأثرة بضعف التنوع الاقتصادي وتباطؤ الاستثمارات الخاصة.

أما بطالة خريجي الجامعات، فقد اتخذت منحى مقلقا، إذ ارتفعت من حوالي 14% سنة 2000 إلى 18% سنة 2024، رغم توسع التعليم العالي، ويعزى ذلك إلى ضعف الارتباط بين التخصصات الجامعية واحتياجات سوق العمل، حيث تتركز البطالة في فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية، مقابل ندرة اليد العاملة المؤهلة في المجالات التقنية والتكنولوجية.

ثانيا: فعالية برامج التكوين المهني والتشغيل

من أجل مواجهة البطالة الهيكلية وتحسين قابلية التشغيل لدى الشباب، أطلقت الجزائر منذ مطلع الألفية سلسلة من برامج التكوين والتشغيل:

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، التي أنشئت سنة 1996 وأعيد تنشيطها بعد 2000، وتهدف إلى تمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة للشباب.
- الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) التي تنسق عملية الوساطة بين طالبي العمل والمؤسسات.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) الموجهة لدعم الأنشطة الذاتية والحرفية.
- بالإضافة إلى توسيع شبكة مراكز التكوين والتعليم المهنيين (CFPA) التي تضاعف عددها من حوالي 600 مركز سنة 2000 إلى أكثر من 1200 مركز سنة 2024.

تظهر البيانات الرسمية أن عدد المتكويين سنويا ارتفع من حوالي 200 ألف متكون سنة 2000 إلى أكثر من 650 ألف متكون سنة 2024، موزعين على مختلف التخصصات. (أنظر الجدول أسفله)

جدول (3): تطور البطالة ومخرجات التكوين المهني في الجزائر (2000-2024)

السنة	معدل البطالة الإجمالي (%)	معدل بطالة خريجي الجامعات (%)	عدد المتكويين مهنيًا (ألف)	عدد مراكز التكوين المهني
2000	29.5	14	200	600
2005	17.7	13	310	800
2010	11	15	450	950
2015	10.5	16	520	1050
2020	12.3	17	590	1150
2024	12.7	18	650	1200

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، وزارة التكوين والتعليم المهنيين، وزارة العمل والتشغيل، وتقارير البنك الدولي.

يعرض الجدول صورة شاملة لتطور معدلات البطالة ومخرجات التكوين المهني في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2024، وهي فترة تميزت بتحولات اقتصادية واجتماعية عميقة، سواء من حيث إصلاحات

سوق العمل أو توسع برامج التكوين. ويظهر التحليل الدقيق لهذه البيانات جملة من الاتجاهات والأنماط التي تعكس طبيعة العلاقة بين التعليم المهني، التشغيل، وأداء الاقتصاد الوطني:

1. تطور هيكل البطالة عبر الزمن

يلاحظ من الجدول أن معدل البطالة الإجمالي في الجزائر عرف انخفاضاً حاداً خلال العقد الأول من الألفية، من 29.5% سنة 2000 إلى 11% سنة 2010، أي بانخفاض يقارب 18.5 نقطة مئوية. هذا التراجع الكبير يعزى إلى:

- سياسات الإنعاش الاقتصادي (2001-2009) التي ضخّت موارد مالية ضخمة في المشاريع العمومية والبنى التحتية.

- توسع برامج دعم التشغيل مثل أونساج و أنام وأونجام، والتي وفرت فرصاً مؤقتة للشباب.

- ارتفاع أسعار النفط خلال تلك الفترة، ما مكن الدولة من تمويل سياسات اجتماعية واسعة.

لكن بعد سنة 2015، ومع تراجع أسعار النفط وتقلص النمو في القطاعات غير النفطية، عادت البطالة إلى منحى تصاعدي طفيف لتبلغ 12.7% سنة 2024. ويشير هذا الاتجاه إلى أن التحسن السابق لم يكن هيكلياً بل ظرفياً، إذ لم تكن قاعدة إنتاجية قادرة على استيعاب اليد العاملة الجديدة بشكل دائم.

2. بطالة خريجي الجامعات: مفارقة التنمية البشرية

على الرغم من توسع التعليم العالي وارتفاع عدد الجامعات، إلا أن معدل بطالة خريجي الجامعات ارتفع من 14% سنة 2000 إلى 18% سنة 2024.

ويفسر ذلك بعدة عوامل:

- ✓ عدم توافق مخرجات التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل.
- ✓ محدودية فرص العمل في القطاعات ذات الكثافة المعرفية، وضعف البحث التطبيقي والابتكار الصناعي.
- ✓ غياب جسور فعالة بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج، ما يؤدي إلى ضعف قابلية التشغيل لدى الخريجين.

3. التكوين المهني كآلية للحد من البطالة:

يظهر الجدول أن عدد المتكويين مهنيًا تضاعف بأكثر من ثلاث مرات بين 2000 و 2024 (من 200 ألف إلى 650 ألف)، كما ارتفع عدد مراكز التكوين من 600 إلى 1,200 مركز.

هذا التطور يعكس بوضوح إرادة الدولة في جعل التكوين المهني قناة بديلة لامتصاص البطالة، خصوصاً في صفوف الشباب الذين لم يتمكنوا من متابعة التعليم الجامعي.

غير أن فعالية هذا التوسع تبقى محدودة لأسباب أبرزها:

- ✓ ضعف التنسيق بين برامج التكوين ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية المحلية.

- ✓ نقص التجهيزات الحديثة في بعض مراكز التكوين، مما يحد من جودة المهارات المكتسبة.
- ✓ غلبة التكوين في تخصصات تقليدية (خدمات، حرف يدوية) على حساب التكوين الصناعي والتكنولوجي المطلوب في الاقتصاد الحديث.

2.3. تحليل تطور النمو الاقتصادي وعلاقته برأس المال البشري في الجزائر (2000-2024)

1.2.3. تطور النمو الاقتصادي في الجزائر

أولاً: تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل نمو

عرف الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2024 تذبذباً ملحوظاً في وتيرة النمو الاقتصادي، نتيجة التغيرات في أسعار النفط العالمية وتفاوتات فعالية السياسات الاقتصادية الداخلية.

جدول (4): تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر (2000-2024)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليار دج بأسعار ثابتة 2010)	معدل النمو السنوي (%)	مساهمة النفط والغاز (%)	مساهمة الصناعة (%)	مساهمة الخدمات (%)	مساهمة الزراعة
2000	7850	2.8	44	7	35	8
2005	9640	5.1	42	6	37	9
2010	11970	4.7	38	6	40	10
2015	13540	3.9	33	6	43	11
2020	14270	1.6	29	5	44	12
2024	15900	3.4	30	5	42	12

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات البنك المركزي الجزائري، الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) ،

البنك الدولي (WDI) ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)

من الجدول أعلاه يتضح مايلي:

- ✓ في بداية الألفية: (2000-2004) سجل الاقتصاد نمواً متوسطاً قدره حوالي 3.8% سنوياً، مدفوعاً

بارتفاع أسعار النفط وبرامج الإنعاش الاقتصادي الممولة من الفوائض البترولية.

- ✓ خلال الفترة: (2005-2014) ارتفع معدل النمو إلى نحو 4.5% في المتوسط، بفضل تنفيذ برنامج

دعم النمو الاقتصادي الذي ركز على الاستثمار في البنية التحتية، السكن، والتعليم والصحة.

✓ أما خلال الفترة: (2015–2020) فقد تراجع معدل النمو إلى 1.8% فقط نتيجة انخفاض أسعار النفط في 2014، وضعف أداء القطاعات غير النفطية.

✓ وفي السنوات الأخيرة: (2021–2024) سجل الاقتصاد تعافيا تدريجيا بعد جائحة كوفيد-19، حيث بلغ معدل النمو حوالي 3.1% سنة 2023 و 3.4% سنة 2024 وفق تقديرات البنك الدولي، مدفوعا جزئيا بانتعاش قطاعي الخدمات والزراعة.

بوجه عام، يمكن القول إن النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة كان نموا هشا وغير متوازن، يعتمد بدرجة كبيرة على تقلبات أسعار النفط، مع مساهمة محدودة للقطاعات المنتجة التي توظف رأس المال البشري.

ثانيا: مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو

1. قطاع النفط والغاز:

يظل القطاع النفطي هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي في الجزائر، إذ يمثل في المتوسط نحو 30–35% من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 90% من عائدات التصدير.

ومع ذلك، يظهر الاتجاه العام تراجع مساهمة هذا القطاع تدريجياً بعد سنة 2015 بسبب تقلص الإنتاج وتذبذب الأسعار العالمية، ما أبرز هشاشة الاقتصاد الجزائري أمام الصدمات الخارجية.

2. القطاع الصناعي:

رغم الجهود المبذولة لإعادة بعث الصناعة، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ظلت متواضعة (حوالي 6–5% فقط سنة 2024). ويرجع ذلك إلى ضعف الاستثمار الصناعي الخاص، وغياب سياسة صناعية فعالة تعتمد على الابتكار والبحث والتطوير.

3. قطاع الخدمات:

شهد هذا القطاع توسعا ملحوظا خلال العقدين الأخيرين، ليصل إلى نحو 40% من الناتج المحلي سنة 2024. ويعزى نموه إلى توسع الخدمات الإدارية، المالية، والتعليمية والصحية، إلا أن أغلبها خدمات غير إنتاجية مباشرة، ما يجعل أثرها على النمو محدوداً من حيث القيمة المضافة الحقيقية.

4. القطاع الزراعي:

حققت الزراعة أداء مستقرا نسبيا، إذ ارتفعت مساهمتها من حوالي 8% سنة 2000 إلى نحو 12% سنة 2024 بفضل برامج دعم الري، تشجيع الاستثمار الزراعي، وتحسين الأمن الغذائي.

ومع ذلك، يبقى القطاع محدود القدرة على استيعاب اليد العاملة الجامعية، مما يعزز الحاجة إلى تطوير الزراعة الذكية والابتكار التقني في هذا المجال.

2.2.3 العلاقة الوصفية بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2024)

تهدف هذه الفقرة إلى تحليل العلاقة الوصفية بين تطور الإنفاق العمومي على التعليم والصحة من جهة، ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي من جهة أخرى، خلال الفترة الممتدة بين 2000 و 2024، وذلك بغية تقييم مدى انعكاس سياسات الاستثمار في رأس المال البشري على الأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر.

أولاً: تطور الإنفاق على التعليم والصحة مقارنة بمعدل النمو الاقتصادي

في الجدول الآتي نستعرض البيانات الإحصائية الرسمية للديوان الوطني للإحصائيات (ONS) والبنك الدولي، يمكن ملاحظة أن الجزائر خصصت خلال العقد الأخيرين حصة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاجتماعية، لا سيما التعليم والصحة، باعتبارهما أهم مكونات رأس المال البشري.

جدول (5): مقارنة تطور الإنفاق على التعليم والصحة مع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2024)

السنة	الإنفاق على التعليم (%) (من الناتج المحلي)	الإنفاق على الصحة (% من الناتج المحلي)	الإنفاق الاجتماعي الكلي (التعليم + الصحة)	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي (%)
2000	4.3	3.1	7.4	2.8
2005	5.1	3.8	8.9	5.1
2010	6.2	4.8	11	4.7
2015	5.8	5	10.8	3.9
2020	5.6	5.2	10.8	1.6
2024	5.4	5.3	10.7	3.4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، البنك الدولي

(WDI)، وزارة المالية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD).

✓ في بداية الألفية (2000-2004) :

بلغ معدل الإنفاق العمومي على التعليم حوالي 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغ الإنفاق الصحي نحو 3.1% في المقابل، كان معدل النمو الاقتصادي في حدود 3% سنوياً، ما يعكس بداية توجه الدولة نحو الاستثمار الاجتماعي في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي.

✓ خلال العقد 2005-2014:

تزايد الإنفاق على التعليم إلى حوالي 6% من الناتج المحلي، والإنفاق الصحي إلى 4.8%، بالتوازي مع

تحقيق معدل نمو اقتصادي متوسط قدره 4.5% هذه المرحلة تزامنت مع فترة الإصلاحات الكبرى في قطاعات التربية والتعليم العالي والصحة، والتي شهدت توسعاً مؤسسياً وبنوياً مهماً.

✓ خلال الفترة 2015-2020:

رغم التراجع في الإيرادات النفطية، حافظت الدولة على مستوى إنفاق اجتماعي مستقر نسبياً (5.5% للتعليم و5% للصحة)، إلا أن معدل النمو الاقتصادي انخفض إلى 1.8% فقط، ما يشير إلى ضعف انتقال أثر هذا الإنفاق على النمو الكلي بسبب محدودية كفاءته التشغيلية والإنتاجية.

✓ في السنوات الأخيرة: (2021-2024)

ارتفع الإنفاق على التعليم والصحة مجدداً مع برامج ما بعد الجائحة، حيث بلغ متوسطه حوالي 10.7% مجتمعاً من الناتج المحلي (5.4% للتعليم و5.3% للصحة)، بينما بلغ النمو الاقتصادي 3.4% سنة 2024، مدعوماً جزئياً بتعافي قطاع الخدمات والزراعة.

ثانياً: التحليل الوصفي للعلاقة بين الإنفاق الاجتماعي والنمو الاقتصادي

1. علاقة طردية عامة في المدى المتوسط:

يبين الجدول أن فترات ارتفاع الإنفاق الاجتماعي (2005-2014) تزامنت مع تحسن في معدلات النمو الاقتصادي، ما يعكس أثراً إيجابياً لرأس المال البشري في تحفيز الإنتاجية، خاصة عبر تحسين مستوى التعليم والصحة.

2. ضعف الأثر في المدى القصير:

ابتداءً من سنة 2015، ورغم استقرار مستويات الإنفاق، شهدت الجزائر تراجعاً واضحاً في معدل النمو، ما يؤكد أن زيادة الإنفاق لا تؤدي بالضرورة إلى نمو اقتصادي مرتفع ما لم تستخدم الموارد بكفاءة عالية. فالعلاقة هنا ليست آنية، بل تتطلب فترة زمنية لظهور نتائجها على مستوى الإنتاجية.

3. أثر الكفاءة التسييرية:

تشير المقارنة إلى أن مستوى الكفاءة في تسيير الموارد البشرية والمالية يعد عاملاً حاسماً في تحويل الإنفاق إلى نمو فعلي. فارتفاع النفقات التعليمية أو الصحية دون إصلاح هيكلي في الجودة والحوكمة يؤدي إلى تضخم إنفاقي دون عائد إنتاجي ملموس.

4. دور التعليم والصحة كمحركات إنتاجية غير مباشرة:

الإنفاق على التعليم يرفع من المدى الطويل مستوى المهارات والكفاءات التقنية، بينما الإنفاق الصحي يحسن القدرة الإنتاجية والبدنية للعمال، ما ينعكس إيجاباً على النمو عبر رفع الإنتاجية الكلية لعوامل

الإنتاج، ومع ذلك، فإن غياب الربط المؤسسي بين مخرجات التعليم ومتطلبات الاقتصاد يقلل من فاعلية هذه الآلية.

5. تأثير الصدمات الخارجية:

يلاحظ أن العلاقة بين الإنفاق الاجتماعي والنمو تتأثر بعوامل خارجية مثل أسعار النفط والأزمات الصحية (كوفيد-19)، ما يبرز هشاشة الاقتصاد الجزائري واعتماده على الربيع البترولي في تمويل الإنفاق الاجتماعي.

يتضح من التحليل الوصفي أن العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر هي علاقة إيجابية لكنها ضعيفة في المدى القصير، وذات أثر تراكمي طويل الأجل. فالاستثمارات الكبيرة في التعليم والصحة أسهمت في تحسين المؤشرات الاجتماعية (معدلات الالتحاق، العمر المتوقع، عدد الأطباء...) لكنها لم تتحول بعد إلى نمو إنتاجي مستدام بسبب ضعف التحويل المؤسسي للمعرفة والمهارات إلى أداء اقتصادي ملموس.

ويمكن تلخيص هذه العلاقة في ثلاث نقاط رئيسية:

1. الجزائر أنفقت بسخاء على رأس المال البشري، لكن نموها بقي رهيناً للعائدات النفطية.
 2. التحسن في التعليم والصحة خلق قاعدة بشرية مؤهلة، إلا أن سوق العمل غير المهيكल وضعف الابتكار حالاً دون استثمارها الأمثل.
 3. الأثر الحقيقي للاستثمار في رأس المال البشري يظهر بشكل تراكمي ومتأخر زمنياً، ويتطلب إصلاحات مؤسسية وهيكلية لتحويل الموارد البشرية إلى محرك فعلي للنمو.
- تظهر المقارنة الكمية والوصفية أن الجزائر تمكنت من رفع الإنفاق الاجتماعي بشكل مستدام، وهو ما ساهم في تحسين مؤشرات التنمية البشرية، غير أن العائد الاقتصادي لهذا الإنفاق ظل محدوداً ويرجع ذلك إلى غياب التكامل بين السياسات التعليمية والصحية وسياسات التشغيل والإنتاج، مما جعل أثر رأس المال البشري على النمو أقل مما هو متوقع نظرياً.
- وبذلك، يمكن القول إن تحقيق نمو اقتصادي مستدام في الجزائر يتطلب الانتقال من مجرد الإنفاق الاجتماعي إلى الاستثمار النوعي في التعليم والصحة، عبر:

- ✓ تحسين جودة التكوين والتعليم العالي،
- ✓ تعزيز الكفاءات التقنية والبحثية،
- ✓ ربط مخرجات التعليم والتكوين باحتياجات السوق،
- ✓ وزيادة فعالية الحوكمة في إدارة الموارد الاجتماعية.

4. الخاتمة

من خلال المقاربة النظرية والتحليل الوصفي توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ **من الناحية النظرية:** بينت نماذج النمو الكلاسيكية والنيوكلاسيكية أن رأس المال المادي وحده لا يكفي لتحقيق النمو، في حين أكدت نظريات النمو الداخلي (لوكاس، رومر) أن تراكم رأس المال البشري والتعليم والابتكار هو المصدر الذاتي للنمو المستدام.
- ✓ **من الناحية الوصفية:** أظهرت البيانات أن الجزائر خصصت نسباً معتبرة من ناتجها المحلي الإجمالي للإنفاق على التعليم والصحة (تجاوزت 10% مجتمعا في السنوات الأخيرة)، ما يعكس التزاما واضحا بالاستثمار الاجتماعي. غير أن أثر هذا الإنفاق على النمو الاقتصادي ظل محدودا وضعيف الارتباط المباشر بمستوى النشاط الإنتاجي.
- ✓ قطاع التعليم والتكوين المهني شهد توسعا كبيرا في عدد المؤسسات والطلبة، لكنه واجه تحديات تتعلق بجودة التعليم، وكفاءة المخرجات، وضعف المواءمة مع احتياجات سوق العمل.
- ✓ القطاع الصحي حقق تحسنا ملموسا في مؤشرات الصحة العامة (ارتفاع متوسط العمر المتوقع، انخفاض وفيات الأطفال)، مما يعكس نجاح السياسات الوقائية، لكنه لا يزال يعاني من تفاوت جغرافي في الخدمات ونقص الكفاءات المتخصصة.
- ✓ سوق العمل ظل يعاني من بطالة هيكلية مرتفعة، خصوصا بين خريجي الجامعات، وهو ما يدل على غياب التكامل بين التعليم، التكوين، والطلب الاقتصادي الفعلي.
- ✓ النمو الاقتصادي الكلي اتسم بعدم الاستقرار، إذ بقي معتمدا أساسا على قطاع المحروقات، في حين ظلت مساهمة القطاعات المنتجة الأخرى (الصناعة، الخدمات الإنتاجية) محدودة بالرغم من التحسن النسبي في رأس المال البشري.
- بناء على ذلك، يمكن القول إن العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر موجبة ولكنها غير فعالة بالقدر الكافي، إذ تعيقها اختلالات هيكلية ومؤسسية تتعلق بكفاءة الإنفاق، جودة التعليم، وضعف استيعاب سوق العمل للمهارات المكتسبة.
- و عليه، و من أجل تحقيق استثمار فعال في رأس المال البشري وتحويله إلى محرك فعلي للنمو الاقتصادي، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

1. تحسين جودة التعليم والتكوين من خلال:

- ✓ مراجعة المناهج التربوية لتتلاءم مع التحولات التكنولوجية والاقتصادية.
- ✓ تعزيز التعليم التقني والعلمي وربط الجامعات بمحيطها الاقتصادي والصناعي.

- ✓ تطوير التعليم المهني ليصبح مسارا جاذبا وموakba لاحتياجات السوق.
2. رفع كفاءة الإنفاق العمومي على القطاعات الاجتماعي وذلك بـ:
 - ✓ الانتقال من منطق الإنفاق إلى منطق الاستثمار الاجتماعي، مع اعتماد مؤشرات تقييم الأداء والنتائج.
 - ✓ تحسين الحوكمة والشفافية في تسيير الموارد المالية لقطاعات التعليم والصحة.
3. تعزيز التكامل بين رأس المال البشري وسوق العمل عن طريق:
 - ✓ إنشاء آليات تنسيق دائمة بين وزارات التعليم، التكوين، والعمل لضمان مواءمة العرض التعليمي مع الطلب الاقتصادي.
 - ✓ تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في التكوين المستمر والتدريب التطبيقي.
4. دعم البحث العلمي والابتكار بواسطة:
 - ✓ تخصيص تمويل أكبر للبحث التطبيقي وربط نتائجه بالقطاع الإنتاجي.
 - ✓ تحفيز الكفاءات الوطنية على المشاركة في مشاريع تكنولوجية واقتصادية عالية القيمة المضافة.
5. تطوير السياسات الصحية كرافد للإنتاجية من خلال:
 - ✓ التركيز على الصحة الوقائية والتغطية الشاملة للمناطق النائية.
 - ✓ تحسين ظروف العمل في القطاع الصحي وتحفيز الكفاءات الطبية للحد من النزيف الخارجي.
6. تنويع الاقتصاد وتقليص الاعتماد على المحروقات وذلك:
 - ✓ بتشجيع القطاعات الصناعية والزراعية والخدماتية التي تعتمد على المهارة والمعرفة.
 - ✓ توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الكثافة التكنولوجية العالية لتعزيز عائد رأس المال البشري.

قائمة المصادر والمراجع

Endogenous Technological Change, Paul M. Romer, (1990), no. 5 (12), S71-S102, S74, "Journal of Political Economy", صفحة 19.

Adam Smith (1991). *Recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations*. Paris: Gallimard.

dfg. (fgf). gdf. fdg.

Dominique Foray (2009). *L'économie de la connaissance*. Paris: La Découverte.

- Human capital: A theoretical and empirical analysis, with special reference to education*. (1993) .G. S. Becker .Chicago: University of Chicago Press .
- Le capital humain: un cadre analytique et empirique appliqué à l'éducation*. (1993) .Gary S. Becker .Paris: Éditions Economica .
- Macroeconomics*. (2019) .N. Gregory Mankiw .New York: Worth Publishers .
- Économie de la croissance*. (2010) .Philippe Aghion et Peter Howitt .Paris: Éditions La Découverte .
- La croissance économique*. (1996) .Robert J. Barro et Xavier Sala-i-Martin .Paris: Éditions De Boeck Université .
- التربية الوزارة. (2024). *التقرير الإحصائي السنوي حول تطور المنظومة التربوية 2000-2023*. الجزائر: وزارة التربية الوطنية.
- التعليم العالي الوزارة. (2024). *التقرير الوطني حول تطور التعليم العالي في الجزائر 2000-2024* (الجزائر: مديرية الدراسات والتخطيط. الجزائر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي).
- خالد عبد العزيز القحطاني. (2018). *النظرية الكينزية والسياسات الاقتصادية الحديثة*. الرياض: دار الميمان للنشر والتوزيع.
- عبد الله فهد الشمري. (2020). *النمو الاقتصادي ورأس المال البشري: مقارنة نظرية وتطبيقية*. عمان: دار وائل للنش.
- محمد عبد الله السويدي. (2015). *النظريات الاقتصادية: دراسة تحليلية مقارنة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والحديث*. القاهرة: دار النهضة العربية.
- ناصر عبد الله الزامل. (2016). *تاريخ الفكر الاقتصادي: من المدرسة الكلاسيكية إلى الفكر الحديث*. الرياض: دار الميمان للنشر والتوزيع.
- وزارة التكوين والتعليم المهنيين. (2024). *التقرير الإحصائي الوطني لقطاع التكوين المهني في الجزائر 2000-2024*. الجزائر: وزارة التكوين والتعليم المهنيين (الجزائر: مديرية التخطيط والإحصائيات).